



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

المستند
٨١٧

كتاب دوري
رقم (٧) لسنة ٢٠٢١
بشأن

خطة الفحص السنوية للمصلحة
عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠

تتقدم المصلحة إلى جميع أبنائها بالتحية على ما بذلوه من جهد خلال العام الماضي وتتطلع مع بداية العام المالي الجديد أن يكون عام خير ورخاء لمصرنا الحبيبة .. وعام أمل ورخاء لكافة الممولين والعاملين بالحقل الضريبي ، وننتهز هذه الفرصة لنقدم للجميع خالص التهنية بالعام المالي الجديد ، ونأمل إلى تحقيق غد أفضل وتنفيذ خطة التنمية الحالية للدولة وتهدف المصلحة إلى الانتهاء من فحص الإقرارات والحالات الموضحة بالبند ثانيا خلال المدة الزمنية للخطة، مع مراعاة الوارد بالبند أولاً .

أولاً : يتم الالتزام أثناء تنفيذ الفحص بما يلي :

- لا يجوز عدم الاعتماد بالدفاتر والسجلات المنتظمة للممول أو اهدارها إلا إذا أثبتت المصلحة بموجب مستندات تقدمها عدم صحتها.
- ضرورة الالتزام بالموضوعية عند الفحص والبعد عن المغالاة في تقدير الأرباح فالتقدير ليس سلطة مطلقة للمأمورية ولكن يجب أن يكون مبيناً على أسس وأدلة موضوعية.
- اعطاء الأولوية في الفحص للملفات الهامة ذات الحصيلة.
- تحديث قاعدة البيانات بالحالات التي يتم الانتهاء من فحصها وإدخال بيانات النماذج والإخطارات القانونية على الحاسب الآلي.
- يلتزم السادة رؤساء المأموريات بالمشور العام رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ في شأن اسناد الملفات الهامة وملفات كبار الممولين من العينة للسادة المراجعين ومديري شئون الفحص وتعتمد من مدير عام الفحص أو رئيس المأمورية.
- على جميع المأموريات والمراكز الضريبية الالتزام بالتنفيذ الدقيق لقواعد ومعايير مراجعة جودة حالات الفحص، والالتزام بموافاة الإدارة المركزية للفحص بالتقارير المتعلقة بالتنفيذ وفقاً للنماذج المرفقة بالكتاب الدوري رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ .
- التحقق من وفاء الممولين بالتزاماتهم الواردة بقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ أو القانون الضريبي خاصة فيما يتعلق باحكام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة مع ضرورة إخطار الإدارة المركزية لبرامج التحصيل والاستفسارات بالمولين أو الجهات المخالفة .

٢٠٢١/٧/١
٢٠٢١/٨/١٧



ثانياً : تشمل خطة فحص المصلحة مايلي :

- استكمال فحص العينات السابقة حتى عينة سنة ٢٠١٩ .
- فحص عينة إقرارات الفترة الضريبية ٢٠٢٠
- فحص الإقرارات عن النشاط التجاري والصناعي والمهني والأنشطة غير التجارية والثروة العقارية غير المؤيدة بحسابات منتظمة.
- الحالات التي لم تقدم الإقرارات الضريبية وكذلك الإقرارات الضريبية المقدمة بعد الميعاد القانوني .
- الإقرارات المعدلة والمقدمة بعد إختيار عينة فحص سنة ٢٠٢٠ والتي تستند إلى دفاتر وحسابات منتظمة .
- الحالات العاجلة المنصوص عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ومنها (الاسترداد - التوقف - التنازل - المغادرة - الوفاة - إشهار الإفلاس - حالات التهرب الضريبي وغيرها) .
- الملفات التي صدر لها قرارات بإعادة الفحص .
- ملفات السيارات.
- ملفات الصحف والمجلات والمطبوعات التي لها تراخيص أجنبية وحصلت على تصاريح بالطبع والتوزيع في مصر لفترات محددة.
- ملفات التصرفات العقارية وفقاً للمادة (٤٢) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
- ملفات الأجور والمرتبات ومافي حكمها لايمري عليها نظام الفحص بالعينة ويتم فحصها بالكامل وعلى جميع मामوريات سرعة الإنتهاء من فحص هذه الملفات حتى آخر فترة ضريبية ويجب إعطاء الأولوية لفحص وعاء الأجور والمرتبات ومافي حكمها للملفات الواردة بعينة الفحص (تجاري - مهني).

وعلى قطاع المناطق الضريبية والإدارة المركزية للفحص والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة تنفيذ خطة الفحص بكل دقة ومتابعة تحديث قواعد البيانات بنتائج الفحص.

والله ولي التوفيق !!!

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

رضا عبد القادر غريب

صدر في : ٢٠٢١ / ٨ / ١٧